التكليف النصفي : مادة السياسات العامة

الدبلوم التنفيذي في الادارة الحكومية

الطالب : سيف خالد برع

٢١/5/٢٠٢٢

المشاكل الاساسية والرئيسية التي يعاني منها العالم العربي كما حددها تقرير مركز كارنيجي ويمكن تلخيصها بالاتي

### **التمثيل، المشاركة، والحرية: البحث عن بدائل**

تتقلّص في أرجاء المنطقة الحريات المدنية - وهي حريات التعبير، والتجمع، والتنظيم والصحافة. ووفقاً لبيانات منظمة " فريدم هاوس"، فإن جميع البلدان العربية، باستثناء خمسة منها (أي 71 في المئة) "ليست حرة"، ولا تعتبر أية دولة عربية "حرة" في تصنيفات حرية الصحافة والإنترنت.2 وتعتبر المنظمة الأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب دولاً "حرة جزئياً"،

ازداد شعور المواطنين بأن آليات المشاركة التقليدية، مثل الاقتراع والترشّح للمناصب الرسمية، تفتقر إلى المصداقية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إضعاف العلاقة بين المواطنين والدولة وفقا لمسح الباروميتر العربي، فإن ثقة الموطنين العرب بالمؤسسات العامة متدينة إلى أدنى المستويات.

ولاعجب إذاً، في ظل غياب الثقة، أن ينضم المواطنون في أغلب البلدان العربية إلى المنظمات والجماعات غير الحكومية بمعدلات أعلى من معدلات انضمامهم للأحزاب السياسية.

ومع ذلك، فإن الكثيرين لازالوا يتشبثون بالأمل، ويحسّون بأنه لازال لديهم بعض الخيارات للتشارك مع الحكومة، على الرغم من أن هذه الخيارات قد تكون غير تقليدية. ومن هنا، فإن الناس يبحثون عن وسائل بديلة للمشاركة في سيرورات صنع القرار ولتأكيد وممارسة حرياتهم في بلادهم.

#### ٢- **حريات منقوصة**

سلكت بعض الحكومات سياسة اللاتسامح تجاه حق التجمع و تقييد بعض الحريات العامة التي يمارسها المواطنون وتعبر احد الحقوق التي تكفلها الدساتير وفي أغلب البلدان العربية، تتعرّض الصحافة إلى الهجوم على نحو مطرد. وحتى عندما تتمتّع الصحافة بالحرية جزئياّ، ، ، ، فإن الصحافيين يواجهون  التقييدات و المضاييقات والقيود المفروضة على حرية التعبير الكترونياولا يتفرّد العالم العربي وحده بهذه الظواهر. وفي هذه البيئة التقييدية، برع المواطنون في العثور على مواقع إعلامية ومصادر بديلة للمعلومات – مثل تطبيقات الاتصالات والتدوينات – للحصول على المعلومات وبثها ومع أن وسائل التواصل الاجتماعي ليست بديلاً عن حرية الصحافة، إلا أنها غدت أداة مطلبية مهمة. .

#### ٣- **النشاط السياسي والمشاركة السياسية**

أدّى احتقار المواطنين للسياسيين وللأحزاب السياسية وانعدام الثقة بالحكومات إلى انخفاض نسبة المقترعين، ولاسيما الشباب في .7  الانتخابات ويعود جانب من عدم الثقة ذاك إلى خيبة الأمل التي يحس بها الكثيرون، وبخاصة النساء والشباب، الذين يشكّلون شرائح صغيرة من أعضاء الأحزاب السياسية في المنطقة. ويظل هذا الشعور قائماً على الرغم من بعض التغيّرات في الآونة الأخيرة، ومنها المطالبة في الانتخابات المحلية في تونس العام 2018 بالمناصفة بين الجنسين أفقياً لا عمودياً فقط، في قوائم المرشحين في الأحزاب. إن غياب القوى السياسية البديلة يزيد من الوهن الذي أصاب المؤسسات ويضاعف من عدم الثقة بها. ويبذل المواطنون في المنطقة قصارى الجهد لإيجاد بديل للنخب الحاكمة يمكن أن يعالج قضايا قصور الحوكمة والفساد. كما بدأ تضافر عجز الأحزاب السياسية وعدم القدرة على التنبؤ بالتقلبات في موقف الدولة من حرية التعبير، تدريجياً بتغيير طبيعة المشاركة. وأخذ المواطنون بالتحوّل، بصورة متزايدة، إلى الآليات غير الرسمية مثل الاحتجاج والمقاطعة، ويركّزون أكثر من ذي قبل على قضايا محددة تتعلق بالحوكمة، مثل تقديم الخدمة، وبخاصة على المستوى المحلي. علاوةً على ذلك، ومع تعرّض الديمقراطية إلى الخطر في جميع أنحاء المعمورة، استُعيض عن الدعوة إلى الإصلاح الديمقراطي واسع النطاق بمطالب أبسط. وأصبحت الاحتجاجات التي تتمحور حول موضوعات حوكمية محددة

### **الرقابة على الفساد** ٤-

إن الفساد، الذي يعرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استخدام المنصب في القطاع العام لتحقيق مكاسب خاصة"، يصيب الحكومات بالشلل ويغضب المواطنين.22 في جميع أرجاء العالم العربي وفي المسح الذي أجرته مؤسسة كارنيغي العام 2016 حول الحوكمة على قادة الرأي العرب، رأى ما يقارب نصف المستجيبين، وعددهم 103، أن الفساد يمثل واحدة من القضايا الثلاث الأكثر إلحاحاً في المنطقة.2

و يحاول التقرير تقديم حلول ومقترحات للمشاكل التي يعاني منها العالم العربي وكيفية التعامل معها ويمكن تلخيصها بالاتي .

فيما يستمر افتقار البرلمانات العربية إلى سلطة الحكم الحقيقية، فإن المسؤولين المحليين المنتخبين يتمتعون في بعض الحالات بقدر أكبر من حرية التصرف. ويصدق ذلك بصورة خاصة على البلدان التي تمارس الحكومات فيها الآن قدراً من اللامركزية. وفيما تنخفض المستويات الكلية للثقة والرضى بأداء السياسيين والإجراءات في أنحاء البلاد، فإن اللاعبين السياسيين، من أحزاب وأفراد، قد يرتقون بأدائهم على الصعيد المحلي ببذل جهود أكبر لتحسين تسليم الخدمات. وسيتيح ذلك للأحزاب السياسة تطوير قواعدها الشعبية والتركيز على قضايا حوكمية محلية محددة

لتنمية وسائل الوصول إلى الجمهور، تستطيع الأحزاب كذلك أن تعمل مع لاعبين فاعلين في المجتمع المدني. وعلى الرغم من الضغوط التي تفرضها الدولة، فإن بعض هؤلاء يمثلون لاعبين مستقلين قادرين على التصرف عندما تفشل الدولة. وبدلاً من أن يكون أحدهما بديلاً للآخر، فإن في وسع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني أن يعملا سوياً لتعزيز مدى الانتشار بالنسبة إليهما ولتطوير الحوكمة على الصعيد المحلي.

إن للدول الخيار لاستخدام الآليات التشاورية، مثل الحوارات الوطنية حول القضايا الوطنية وكذلك الحوارات المحلية والمجالس البلدية. وقد لجأت بعض الدول العربية، ومنها المغرب وتونس، إلى سيرورات الحوار الوطني حول قضايا مثل مشاركة الشباب. وفي تونس، تمثّل الحوكمة التشاركية عنصرا أصيلاً في الدستور، وتطرح تشريعات أساسية دورياً أمام المواطنين أو الجماعات في جميع أرجاء البلاد لإبداء آرائهم فيها. وهذه السيرورات تعطي المواطنين الفرصة لإبداء وجهات نظرهم وهمومهم أو الإعراب عن مظالمهم، وللشعور بأنهم هم الذين يملكون عملية صنع القرار السياسي. غير أن المشاورات الشعبية العامة قد تؤدي إلى آثار عكسية إذا أهمل راسمو السياسات  آراء المواطنين. وفي وسع المجتمع المدني واللاعبين السياسيين، هنا أيضاً، أن يعملا معاً لتشجيع المواطنين وضمان الاستماع إلى أصواتهم. ويستطيع المجتمع المدني كذلك أن يساعد في إدارة توقعات الجمهور حول نتائج الآليات التشاورية.

لايستطيع المواطنون أن يفعلوا إلا أقل القليل لمكافحة مستويات القمع العالية في المنطقة مع الإحساس ببعض الأمان. ولذلك، فإن المجتمع الدولي يلعب دوراً حاسماً في توجيه أصابع الاتهام، علناً، وبصورة خاصة، إلى الدول العربية على ما تقوم به من انتهاكات. وبوسع المجتمع الدولي كذلك أن يدعم وسائل الإعلام المحلية والعالمية والمجتمع المدني الذي يركّز على حصول وسائل الإعلام على المعلومات، وعلى حرية الصحافة. إن مساعدة هذه الجماعات على بناء قدراتها وتزويدها بالدعم اللازم قد يتيحان لها أداء دورها، وبخاصة في مجال توثيق المخالفات والمفاسد حيثما أمكن ذلك.

.غالباً ً ما تبحث الحكومات، عند مواجهتها لتحديات تزويد الخدمة، عن حلول لاتعالج قضية المساءلة الجوهرية.  
لقد بدأت الإمارات العربية المتحدة، وهي من أغنى بلدان المنطقة وحكومتها من الأفضل في مجال تزويد الخدمات، بتطبيق نظام طوعي لتحديد المراتب لتطوير أداء القطاع العام في 2011.12 وقدّم التدريب لجميع المؤسسات التي حددت مراتبها وفقا لقدرتها على تزويد المعلومات، والارتقاء بالقدرات وتقديم خدمات مرضية تماما.

#### **تزويد الخدمات**

خلال السنوات القليلة الماضية، حققت بعض الحكومات العربية إنجازات مهمة في مجالي الصحة والتعليم، فاستأصلت عدداً من الأمراض السارية، وخفضت من المعدلات المرتفعة لوفيات الرضع والأمومة من خلال رفع مستوى الوعي، وتيسّر الحصول على الدواء، والاستثمار في بناء أو تطوير أوضاع المؤسسات الطبية، وتعزيز استكمال الدراسة الابتدائية

#### **استجابة الحكومات ٦-**

ترفع حكومات عربية عديدة، على نحو متزايد، شعار اللامركزية بوصفه الطريق إلى الارتقاء بمستوى الحوكمة وتعزيز التنمية ومن التحديات التي تواجه اللامركزية غياب الإرادة السياسية لتفويض حقيقي للصلاحيات إلى الهيئات الإدارية الأدنى مرتبة، أو توزيع الموارد المالية الضرورية على المحافظات الطرفية ومن المحتمل أن تكون التحديات الأساسية التي تُبْتلى بها الحكومة المركزية قائمة كذلك في المستويات المحلية أو المناطقية لأن الثقافة، والأجندات، والأولويات السياسية ليست مختلفة على الأرجح بين هذه وتلك .  والحل الآخر الذي يجري الترويج له هو الحكومة الإلكترونية، أو رَقْمنة العملية البيروقراطية عن طريق إعداد منصات إلكترونية لتيسير وصول المواطنين وعامة الناس إلى المعلومات الحكومية. وتقوم حكومات عديدة بالترويج لمبادرات الحكومة الإلكترونية لتنسيق وتوضيح العمليات البيروقراطية، والحد من الفساد، وتطوير الفعالية.

يمكن لعملية اللامركزية أن تكون هي السبيل الميسر لحكومة أفضل على المستوى المحلي، شرط توفّر الموارد المناسبة والإرادة السياسية. كما أن بناء القدرات لدى المجالس المحلية وتوفير برامج المخصّصات المالية التنافسية التي تعلي من شأن المبادرات والمبتكرات في أوساط الفاعلين المحليين، ستسمح بقدر أكبر من تملك التنمية المحلية وتبنيها، وستجعل من السهل معالجة الإجحاف الذي يحس به السكان المعرّضين إلى الإغفال والتجاهل.

٨ - قد يكون التركيز على الحوكمة في الجهات الإدارية الفرعية، والحضرية والمستويات المحلية، وحول قضايا محددة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، منطلقاً أولياً ممكناً للاعبين الذين يريدون الارتقاء بفعالية الحكومة ومواجهة غياب الخدمات الأساسية. وقد يساعد ذلك في إبراز المكانة السياسية، ويوفّر أو ربما يستعيد بعض الثقة بالمسؤولين المنتخبين.

٩ - قد يكون التركيز على الحوكمة في الجهات الإدارية الفرعية، والحضرية والمستويات المحلية، وحول قضايا محددة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، منطلقاً أولياً ممكناً للاعبين الذين يريدون الارتقاء بفعالية الحكومة ومواجهة غياب الخدمات الأساسية. وقد يساعد ذلك في إبراز المكانة السياسية، ويوفّر أو ربما يستعيد بعض الثقة بالمسؤولين المنتخبين.

١٠ ما أن في وسع أدوات أخرى، مثل البرنامج الذي يجري تنفيذه في تونس، للتمييز الإيجابي، أن تساعد على توليد النوايا الحسنة بين السكان.21 وتحاول هذه العملية وأمثالها مواجهة التهميش الجهوي الطويل الأمد عبر إعطاء الأولوية في توزيع الموارد للمناطق التي تعرّضت، تقليدياً، إلى الإغفال والتجاهل، وعبر تقديم مكافأة مالية للجهات التي تلتزم بمعايير سياسية واقتصادية-اجتماعية محددة، مايخلق دورة إيجابية للتنمية الجهوية.

ويقدم التقرير حلولا ومقترحات الى احد واهم المشكلات التي يعاني منها والواقع العربي وهو الفساد بكافة صوره وأشكاله وتتلخص بالاتي

تتطلّب مكافحة الفساد إطاراً قانونياً محكماً، بما فيه التشريعات الخاصة بالنفاذ إلى المعلومات والإفصاح عن الذمة المالية، والهيئات القضائية والتخصصية القوية القادرة على محاكمة الجرائم المتصلة بالفساد. وفي غياب المساءلة والمحاسبة، وتحكيم المواطنين والإرادة السياسية اللازمة لتطبيقها، فإن النفاذ إلى قوانين المعلومات وإجراءات الشفافية القانونية، ستكون خالية من أي معنى

ومن الأدوات المُمكنة في هذا السياق إقامة هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، كما في تونس، حيث تموّل الحكومة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي تؤدي مهماتها بوصفها كياناً مستقلاً للتحقيق في قضايا الفساد.36 لكن نجاح هذه الهيئات مرهون باستقلالها السياسي، وبدعمها بالكوادر والموارد المناسبة للتعامل مع ما يشكل في الغالب أعداداً ضخمة من الحالات المتأخرة.

من الآليات الأخرى، التي أتت ثمارها في مكافحة الفساد في مناطق أخرى من العالم، عمليات الحكومة الإلكترونية وإجراءاتها. إن رقمنة العمليات الإدارية البيروقراطية، مثل العمليات الجمركية، والتسجيل التجاري وإجراءات الشراء يمكنها أن تعيق الفرص لممارسة الرشوة، والمحسوبية، والصفقات الجانبية بإخضاع جميع المبادلات لمتطلبات المنصات التي لاتراعي المشاعر والميول الإنسانية. وقد لاتكون إجراءات الحكومة الإلكترونية مناسبة في جميع الظروف، غير أن الدول العربية التي قامت برقمنة أعمالها والإعلان عنها ستبعث الطمأنينة والثقة في النفوس، وتشجّع الناس على إجراء معاملاتهم العالمية عبر القنوات الرسمية المناسبة

ينبغي على الجماهير العربية (وكذلك المنظمات العالمية مثل منظمة الشفافية الدولية) أن تواصل الضغط على القادة العرب لاستئصال الفساد، حتى بطرائق بسيطة. يضاف إلى ذلك أن إدراك الرابطة بين الفساد والأمن والفساد والتردي الاقتصادي من شأنه أن يحفز العمل. ويجب على المجتمع المدني واللاعبين الدوليين أن يكثفوا التغطية الإعلامية والدبلوماسية لحالات الفساد، لأن أنظمة الحكم تهتم بعرض صورة طيبة عن نفسها، محليا وعالميا. وطرح نماذج إيجابية عن الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

التعليق النقدي حول التقرير

اتفق و اؤيد مع قدمه التقرير من تحليلات وطروحات ومقترحات للمشاكل والتي يعاني منها العالم العربي محاولة ايجاد الحلول والعلاجات المناسبة وان نسبة اتفاقي مع التقرير بنسبة كبير حيث تعرض للمشاكل السياسية في الدول العربية التي تتعلق بالعلاقة بين الحكام والمواطنين و نظم الانتخابات وكيفية وضع المسار والاتجاه الصحيح الذي يمكن المواطن العربي من المشاركة السياسية بفاعلية وممارسة كافة حقوقه التي كفلتها وتضمنتها الدساتير الوطنية وكافة القوانين والتشريعات النافذة .. وقد تعرض التقرير الى تراجع مشا كة المواطن العربي وخيبة امله من المشا مة في الانتخابات والتصوير فيها مما يؤدي إلى ضعف نسبة المشاركة وهذا يحتاج الى تغيير الواقع السياسي والمشاركة السائد وضع آليات جديدة وزيادة الوعي لدى جميع أفراد المجتمع بزيادة المشاركة السياسية و صنع واتخاد القرار و وضع السياسات العامة والخطط التي تؤدي الى تغيير الوضع الراهن و ان التقرير يحتاج الى تقسيم المشاكل بحسب مستوياتها والمؤسسات المسؤلة عنها مثل تقسم الى مشكلات اقتصادية او ادارية او اجتماعية و تحديد السلطات والجهات التي تختص بها وتحاد ايجاد الحلول لها ومنها المشاكل التي تخص تقديم الخدمات فهي تخص الجهاز الاداري للدولة فهو من يضع خطط الادارات العامة الخدمات التي يجب ان تقدمها في ضوء السياسات العامة للدولة والفلسفة السياسية السائد والامكانيات والموارد المتاحة حسب القوانين والتشريعات التي تقوم السلطات التنفيذية بتنفيذها. ويتعرض التقرير الى احد المشاكل المهمة وهي مشكلة الفساد الاداري والمالي واسبابه وتاثيراته وكيفية مواجهته ويجب على كافة السلطات العامة في مختلف البلدان والدول العربية التصدي الى هذه المشكلة وعلاجها من جذورها الاصلية والحيلولة دون تمددها ويجب البحث عن كافة الاسباب ومنها الاسباب الاجتماعية والقيم الأخلاقي التي تؤدي الى ظهور الفساد وزيادة الوعي والثقافة حول مخاطره والحد منه لانه مرض يدمر كل شيء ويعطل ويقضي على كافة جوانب المجتمع والامور الايجابية ...